

إعلان عن فتح باب الترشيح

لفائدة جمعيات المجتمع المدني بالعمالة من أجل المشاركة في لجنة
المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي.

إن رئيس مجلس عمالة وجدة أنكاد، بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.86 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، خاصة المادة 111 منه، وعملا بالمادة 61 من النظام الداخلي للمجلس والمتعلقة بإحداث الهيئة المكلفة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، يعلن لفائدة جمعيات المجتمع المدني بالعمالة والراغبين في ضمان تمثيليتهم في إطار لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي تقديم ملفات ترشيحاتهم لدى مصالح مجلس عمالة وجدة أنكاد، على أن آخر أجل لقبول الطلبات المقدمة من طرف فعاليات المجتمع المدني من أجل البت فيها من طرف لجنة مختصة سيكون هو يوم الجمعة 13 يناير 2017 على الساعة الرابعة مساء.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن إحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي يندرج في إطار انفتاح مجلس العمالة على محيطه الاقتصادي والاجتماعي، كأحد المقومات الرئيسية لمسلسل اللامركزية ببلادنا و إشراك الفاعلين في حقل التنمية المحلية في عملية بلورة السياسات العمومية المحلية وتبعتها وتقييمها وذلك من خلال مشاركة هذه الهيئة في إعداد برنامج تنمية العمالة والمساهمة من موقعها في تشخيص واقع الحال وذلك بجمع وبلورة المعطيات التي يجب أن تحدد على أساسها الحاجيات والأولويات. كما أن من بين الوظائف الأساسية لهذه اللجنة إبداء الرأي كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بطلب من المجلس أو رئيسه في القضايا والمشاريع المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي وتقوم بتجميع المعطيات التي لها صلة بهذه الميادين من أجل دراستها وإعداد توصيات بشأنها، كما تحدد الأولويات وتبحث عن الحلول لتحسين العرض المقدم من طرف المجلس في ميدان الخدمات والمرافق العمومية.

وس يتم في إطار تشكيل هذه اللجنة ضمانا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والتزاما بمبدأ الشفافية احترام

المعايير التالية :

- ارتباط مجال نشاط الجمعية بالنفوذ الترابي للعمالة
- صفة الجمعيات المحلية كما ينظمها القانون
- مبدأ الاستقلالية الذي يميز المجتمع المدني وخصائصه كبنى وتنظيمات مجتمعية حديثة.
- المكانة والسمعة داخل المجتمع المحلي،

